# صنم الآيديولوجيا

أحمد الحبيشي

**احتلت قضية مكافحة التطرف والإرهاب مكاناً بارزا في أجندة ونتائج المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام الذي انعقد الأسبوع الفائت في مدينة عدن ، كما حظيت القضية نفسها بمكانة محورية في أجندة وقرارات مؤتمر قمة مكة الإسلامية والمؤتمر السادس والعشرين لقمة مجلس التعاون الخليجي الذي انعقد مؤخراً في مدينة الكويت .**

اللافت للإنتباه ان الاهتمام اليمني والاقليمي والعربي الملحوظ بهذه القضية التي ارتبطت بتحول الأفكار الضالة الى أجساد مفخخة تهدر دماء الأبرياء وتهدد الأمن والسلم الدوليين ، لم يقف هذه المرة عند حدود الإدانة فقط ، بل تجاوزه الى بلورة اتجاهات استراتيجية جديدة لمواجهة خطر الأفكار المتطرفة تشمل تعديل المناهج الدراسية وحماية المساجد من أن تتحول الى وسيلة لنشر الأفكار المتطرفة ، والتحريض على العنف وتكفير اتباع المذاهب الاسلامية المختلفة ، وإثارة الكراهية ضد أهل الكتاب من أتباع الأديان السماوية .

من نافل القول ان جميع القوى السياسية والتيارات الفكرية ـ وبدون إستثناء ـ تورّطت بأشكال ومستويات مختلفة في إنتاج ثقافة العنف والتعصب عبر تسويق مشاريع سياسية شمولية ذات نزعة إستبدادية وإلغائية أضاعت فرصاً تاريخية لتطور المجتمع ، وأهدرت طاقات وإمكانات هائلة ، وخلقت جراحاً غائرة وطوابير من ضحايا الصراعات السياسية وأعمال العنف والحروب الأهلية والإغتيالات السياسية والتصفيات الجسدية التي كان يتم تبريرها سياسياً وايديولوجياً سواء بذريعة الدفاع عن الوطن والثورة ، أو بذريعة مناهضة القوى الرجعية ، أو بذريعة حراسة الدين ومحاربة الكفر ، بما في ذلك فكرة (( التترس )) الدخيلة على الإسلام ، والتي تجيز قتل المدنيين من الشيوخ والنساء والأطفال والشباب الذين يعيشون أو يتواجدون في محيط الطائفة المتقنعة ، ويوفرون لهذه الطائفة (( المرتدة )) فرصة التترس .. والمثير للدهشة ان الذين روجوا لهذه الفكرة الفاشية زعموا بأن (( العلماء أجمعوا على قتل هؤلاء المسلمين من أجل دحر الكفر عن دار الإسلام )) بدعوى أنهم سوف يبعثون يوم القيامة على نياتهم !!

لا ريب في أن أطرافاً سياسية بعينها تتحمل مسؤولية مباشرة عن الخطاب التكفيري التحريضي الذي أدى الى إنتشار التطرف لدى بعض المنفعلين بهذا الخطاب ، وأنتج من بين صفوفهم بعض القتلة والمجرمين القساة الذين تورطوا في إرتكاب جرائم إرهابية ، بيد أن الأمانة التاريخية توجب الإشارة الى أن رواسب ثقافة العنف والتطرف ، وبقايا نزعات الإستبداد والإقصاء والإلغاء والإنفراد والأحادية ، ليست حكراً على طرف سياسي دون آخر ، وإن كان ثمة من لم يساعد نفسه بشكل خاص والمجتمع بشكل عام على التخلص من تلك الرواسب .

بوسعنا القول أن ثقافة الإستبداد في مجتمعنا اليمني والمجتمعات العربية إمتلكت أجهزتها المفاهيمية من خلال طبعات مختلفة للإيديولوجيا الشمولية التي إشتغل مثقفوها على أدوات وأطر تتسم بالإفراط في تبسيط الظواهر والوقائع والإشكاليات والتناقضات القائمة في بيئة الواقع ، والسعي الى إخضاعها للأطر الفكرية والأهداف السياسية للإيديولوجيا ، بما هي منظومة جاهزة ونهائية من الأفكار والأهداف والرؤى والتصورات والآليات والتهويمات التي تسعى الى السيطرة على وعي وسلوك الناس ، وصياغة طريقة تفكيرهم وتشكيل مواقفهم وإستعداداتهم ونمط حياتهم على أساسها .

ولما كانت الآيديولوجيا ـ سواء كانت ذات لبوس ديني أو قومي أو إشتراكي ـ تنزع دائما الى ممارسة الوصاية على الحقيقة والمعرفة ، إذْ تزعم بإحتكار الحقيقة وتسعى الى أدلجة المعرفة ، فإنها تُعطّل في نهاية المطاف دور العقل كأداة للتفكير والتحليل ، حين ترى العلة في الواقع لا في الأفكار والتهويمات التي تؤثر على طريقة فهم الواقع والتفاعل معه .. بمعنى فرض سلطة الصنم الإيديولوجي بصرف النظر عن لبوسه ، وما يترتب على ذلك من إفتقاد الموضوعية والعجز عن معرفة الواقع وإكتشاف الحقيقة !!

> أهم ما يميز الرئيس علي عبدالله صالح هو إدراكه منذ وقت مبكر خطورة الانغلاق والتعصب والأحادية والجمود العقائدي والإقامة الدائمة خارج العصر وقد تجسدت في سلوكه السياسي ميولٌ واضحة للتسامح مع خصومه ومعارضيه ، والانفتاح عليهم ، الأمر الذي انعكس على تراكم وتطور خبرته القيادية الطليعية بفضل قدرته على المبادرة في مراجعة الصيغ المعيقة للتقدم ، وعدم التقاطع مع قوالب التفكير والعمل الجاهزة

لم يعد الإعلان عن قبول الديمقراطية كافيا لدمج أي طرف سياسي في العملية الديمقراطية ، ما لم يتم التخلص من الجمود العقائدي والتعصب للماضي القريب او البعيد ، ومراجعة التجارب والأفكار والمواقف تبعاً للمتغيرات التي تحدث في العالم الواقعي ، وتستوجب بالضرورة تجديد طرائق التفكير والعمل ، والبحث عن أجوبة جديدة على الأسئلة التي تطرحها متغيرات الحياة ، وإبداع أفكار جديدة وتصورات وحلول مبتكرة للقضايا والإشكاليات التي تفرضها علينا تحولات العصر والحضارة ولا يمكن معالجتها بوسائل وأفكار قديمة وماضوية .

لعل أهم ما يميز الرئيس علي عبدالله صالح هو إدراكه منذ وقت مبكر خطورة الإنغلاق والتعصب والأحادية والجمود العقائدي والإقامة الدائمة خارج العصر .. وقد تجسدت في سلوكه السياسي ميولٌ واضحة للتسامح مع خصومه ومعارضيه ، والإنفتاح عليهم ، الأمر الذي إنعكس على تراكم وتطور خبرته القيادية الطليعية بفضل قدرته على المبادرة في مراجعة الصيغ المعيقة للتقدم ، وعدم التقاطع مع قوالب التفكير والعمل الجاهزة ، وقدرته على إجتراح المبادرات الجسورة "الأمر الذي شكل مساهمة فاعلة في تأسيس ثقافة سياسية جديدة تتجاوز ثقافة التعصب والإنغلاق والأحادية .

على هذا الطريق دعا الأخ الرئيس في وقت سابق من عام ٢٠٠٢ كافة القوى السياسية الى مراجعة أفكارها ومواقفها ، والمبادرة في تجديد مشاريعها والتخلص من رواسب الثقافة السياسية القديمة ، كما دعا أواخر عام ٢٠٠٣ م الى بناء إصطفاف وطني لمكافحة الإرهاب والتطرف .

ما من شك في أن تأكيد الرئيس على ضرورة نبذ ثقافة العنف والتعصب وإدانة التعبئة الخاطئة التي أفرزت قاتل جارالله عمر بذريعة حراسة الدين ومحاربة المرتدين وقاتل اطباء مستشفى جبلة بذريعة محاربة الكفار والمبشرين ، وزجت بعشرات الشباب في معارك دموية بمديرية مران في محافظة صعدة ، تحت تأثير الأفكار الإمامية الرجعية التي تدعو الى حصر وتوريث الحكم في سلالة البطنين ، كان من أبرز أسباب دعوته الى إقامة إصطفاف وطني لمكافحة الإرهاب والتطرف وحماية الوطن والمجتمع من مخاطرهما المدمرة.

يقيناً أن ثقافة العنف والتعصب لا تنحصر في طرف سياسي بعينه أو طبعة محددة من طبعات الآيديولوجيا الشمولية التي عرفها المجال السياسي لمجتمعنا ، بل تتجاوز ذلك بالنظر الى مفاعيلها المتنوعة في البيئة الفكرية والثقافية والتعليمية والإجتماعية التي تعاني من تشوهات لا تحصى ، بما في ذلك السيولة التي تتجسد في إنتشار وإستخدام السلاح تحت ذريعة المحافظة على العادات والتقاليد وحماية الخصوصية !!

تأسيساً على ما تقدم يمكن القول بأن إجماع القوى السياسية على إدانة الإرهاب والتطرف من شأنه أن يفسح الطريق لبناء إصطفاف وطني ضد هذا الخطر الماحق ، وصياغة إستراتيجية وطنية شاملة لتجفيف منابعه ، وصولاً الى بلورة مشروع وطني شامل لتحديث الدولة والمجتمع في مختلف ميادين السياسة والإقتصاد والثقافة والعلوم والإدارة والتعليم والإعلام على طريق الخروج من فجوة التخلف والإنقطاع عن إبداع الحضارة التي تهدد حاضرنا ومستقبلنا بأوخم العواقب .

ان مستقبل الديمقراطية الناشئة في اليمن يتوقف على مدى النجاح في إنضاج المزيد من شروط نطورها اللاحق ، عبر مراكمة خبرات وتقاليد تؤسس لثقافة سياسية ديمقراطية ، وتمحو من ذاكرة المجتمع رواسب الثقافة الشمولية الموروثة عن عهود الإستبداد والتسلط ، بما تنطوي عليه من نزعات إستبدادية تقوم على الإقصاء والإلغاء والتكفير والتخوين والزعم بإحتكار الحقيقة ، وعدم قبول الآخر ورفض التعايش معه ، الأمر الذي يفضي في نهاية المطاف الى تسويق مشروع إستبدادي غير قابل للتحقيق بالوسائل الديمقراطية ، ويبرر بالتالي العدوان عليها من خلال إستخدام العنف بوصفه الوسيلة الناجعة للإقصاء والإنفراد .

عن / صحيفة " ٢٦ سبتمبر "

# يحدثونك عن الفساد

فتحي النجار

الفساد ظاهرة اجتماعية رغم بشاعتها وقسوتها إلا أنها من الظواهر التي تستحق تسليط الضوء عليها،ونتيجة لأهمية ((ظاهرة الفساد)) وخطورتها وانتشارها بشكل مثير للقلق،نلاحظ تطرق جميع وسائل الإعلام هذه الأيام لها عبر التحليل،وتخصيص البرامج، وإجراء مقابلات مع المختصين وذوي الخبرة في هذا الموضوع،وجدت لزاما علينا وبشكل مبسط دراسة تلك الظاهرة في محاولة منا لتعريفها،معرفة أسباب نشوئها،العوامل التي ساعدت وما زالت تساعد على بقائها وانتشارها،صورها،أشكالها،أنواعها، وأخيرا وضع الحلول،البرامج،والخطط في محاولة للحد من تعاظمها.

إذا ما حاولنا تعريف الفساد يمكن القول انه ليس هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم، لكن لما كانت ظاهرة الفساد قد حظيت في الآونة الأخيرة باهتمام بعض المنظمات العالمية والباحثين في مختلف الاختصاصات، يمكن تعريف المفهوم كالآتي:-

((إن الفساد بمختلف مظاهره وصوره وأشكاله هو كل شيء يشكل عقبة حقيقة ويعرقل كافة أشكال التطور الاجتماعي والاقتصادي والديمقراطي، ويهدد التمنية المجتمعية بمفهومها الشامل، ويهدد أمن واستقرار المجتمعات البشرية، وينزع ثقة أفراد المجتمع بمن يديرون أمورهم السيادية والحياتية، ويهدد بتفكيك المجتمعات، وينعكس سلبا على الموارد الطبيعية للبلاد وكذلك على البيئة أيضا.))

وإذا ما تطرقنا إلى أهم ملامح الفساد وصوره نلاحظ أنها تتجلى بالاتي :-

(((الرشوة، المحسوبية، الاختلاس،تزوير الأوراق الرسمية،نقل الأخبار الكاذبة، السرقة،التدخل بسير القضاء، ضعف الأداء،الإهمال، عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب،استغلال النفوذ،عدم الإحساس بالمسؤولية،التأخر عن العمل والانصراف المبكر، التهرب،تنظيم شبكات غير أخلاقية، احتلال الأراضي والمباني الحكومية، تشكيل العصابات،التخريب والهدم ))) بعد هذا الوصف لأهم ملامح وصور الفساد يمكننا الاستنتاج والجزم بان هذه الملامح والصور من الفساد موجودة في كل المجتمعات ((بشكل نسبي )).

يجمع الباحثون والمختصون في مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون بان ظاهرة الفساد هي ظاهرة ((اجتماعية وسياسية)) موجودة في كل المجتمعات((المتقدمة والنامية)) وعلى مر العصور وتمثل عاملاً مشتركاً بين شعوب الأرض قاطبة، وقد ازدادت في العصر الراهن بشكل مخيف ورهيب خاصة في الدول النامية.

علماء "السياسة":- ركزوا على العلاقة ما بين (الفساد) وفساد الحكم حيث أن وجهة نظرهم تقول أن الحكم الصالح يكون عدوا للفساد بكافة أنواعه ويؤكدون أيضا على علاقة الفساد بشرعية الحكم الموجود ونماذج القوى السياسية ودور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

أما علماء "الاجتماع":- يؤكدون على أن (الفساد) علاقة اجتماعية يتم من خلالها انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي التي تتعلق بالمصلحة العامة واهم صور هذا السلوك الاجتماعي،سلوك الانحراف المتمثل باللجوء للوسائل والطرق الغير مشروعة اجتماعيا ودينيا للوصول للأهداف مما يلحق الأذى بالمجتمع ويسبب له الضرر.

علماء "القانون":- يعرفون (الفساد) بأنه الانحراف عن الالتزام بالقواعد والنظم القانونية المعمول بها محليا ودوليا، ويعتبر الفساد مدمرا لأحكام القانون عندما يمس القضاء.

أما علماء :الاقتصاد: يركزون على العلاقة مابين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جانب،ونوعية المؤسسات الحكومية من جانب آخر،إن ضعف أداء المؤسسات الحكومية هو من أهم عوامل الفساد،هذا يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الذي يؤدي بشكل جلي إلى ضعف وبطء عجلة التنمية.

نتطرق الآن إلى أنواع الفساد حيث يوجد نوعان من الفساد فساد دولي وفساد محلي، "الفساد الدولي":- هو الشكل الذي يأخذ أبعادا كبيرة واسعة تصل إلى نطاق عالمي ضمن نظام الاقتصاد الحر،تظهر أكثر صوره في الترابط بين الشركات المحلية والدولية بالدولة والقيادة السياسية بشكل منافع ذاتية متبادلة يصعب الحجز بينها، لذلك يعتبر هذا النوع من الفساد هو الأخطر على الإطلاق،أشارت منظمة الشفافية العالمية في تقريرها لسنة ٢٠٠٤ أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات ممارسة لأعمال غير مشروعة تليها الفرنسية،الصينية والألمانية،وذكر التقرير أيضا أن هناك جيشا من الموظفين في ١٣٦ دولة يتقاضون مرتبات منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات.

أما الفساد المحلي:- يقصد به ما يمارس من مظاهر الفساد داخل البلد الواحد وعادة ما يمارسه صغار الموظفين والأفراد في المجتمع،تشير التقارير في الوقت الحاضر على أن البلدان العربية تعد من الساحات الرئيسية لظاهرة الفساد المحلي.

إذا ما حاولنا الحديث عن العوامل التي ساعدت وما زالت تساعد على انتشار ظاهرة الفساد،نلاحظ أن هناك إجماعا من قبل المختصين في مكافحة الفساد أن من أهم تلك العوامل :-

- غياب الديمقراطية والحرية وشراكة القرار .
- غياب القانون والتشريعات وضمانات حقوق الإنسان .
- عدم استقلال القضاء .
- غياب دولة المؤسسات.
- غياب مبدأ الرقابة والشفافية.
- ضعف السلطة الحاكمة.
- الشللية والعصابات والمافيا .
- قلة الوعي وانخفاض الثقافة وعدم معرفة القوانين والنظم الإدارية.

إن أهم الحلول المقترحة لمحاربة ظاهرة الفساد تتمثل بتعزيز الديمقراطية والشراكة في صنع القرار واستقلال القضاء وتعزيز دور مؤسسات السلطة ومؤسسات المجتمع المدني المستقلة، ضمان حرية التعبير وحرية الرأي، مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والإدارية، وتبني نظام تعليمي تربوي متطور، كل هذه العوامل يمكن أن تساهم في محاربة ظاهرة الفساد والحد منها.

مما سبق نستنتج أن الفساد يسهم بشكل كلي أو جزئي في اختلال وتدمير كافة الأنساق الاجتماعية في المجتمع، لذلك لا بد من ملاحقة ومحاربة هذه الظاهرة الخطيرة وبلا هوادة وبشكل مستمر لكي نحافظ على المجتمع وقيمه الفاضلة.

# طيف علاّوي

**قيصر: حذار من منتصف آذار**

( من مسرحية يوليوس قيصر لشكسبير)

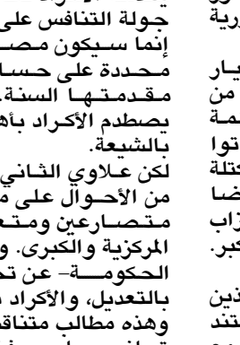

فاضل الربيعي

بعد أسبوعين أو أكثر قليلا من الآن، وحتى أربعة أشهر قادمة سوف يستعد رئيس الوزراء العراقي السابق أياد علاوي، وبالتحالف الوثيق مع الأكراد وربما مدعوما من أوساط سنية تحركها مخاوف حقيقية من نفوذ الأحزاب والمليشيات الشيعية، إلى العودة لواجهة الأحداث كرئيس وزراء لفترة دستورية تمتد أربع سنوات متتالية.

يبدو هذا السيناريو خياليا بعض الشيء ,بيد أن جملة من المعطيات والوقائع على الأرض تشير إلى أن حظوظ علاوي لا تزال جيدة، وأن الرجل بفضل عدد كبير من العوامل المتشابكة والمعقدة في الحياة السياسية الراهنة، سوف يصبح على أعتاب حقبة هي الأهم في تاريخه السياسي.

الأميركيون متحرقون لرؤية علاوي عائدا إلى واجهة الأحداث كرئيس وزراء ,بالقدر ذاته من التحرق لرؤية تقلص مطرد في نفوذ الجماعات الشيعية بما فيها تيار مقتدى الصدر. يعني هذا أن علاوي الثاني سيكون خلاصة ونتاج تلاق لحزمة من الإرادات والمطالب السياسية، التي تبدو متناقضة في الظاهر عند مختلف اللاعبين.

فمن جهة هناك إرادة الأكراد ,الذين اكتشفوا بمرارة أن حلفاءهم من الأحزاب الشيعية قد نكثوا بوعودهم خلال العام الماضي، وبشكل أخص بوعدهم القديم والأهم: دعم فدرالية كردستان في حال سقوط النظام البعثي تماما ,كما اكتشفوا أن النزاع الذي نشب بين رئيس الجمهورية الكردي جلال الطالباني، ورئيس الوزراء الشيعي إبراهيم الجعفري خلال الأشهر الماضية حول الصلاحيات، هو في جوهره أبعد بكثير من مجرد خلاف شخصي وقانوني حول دور وحدود سلطة كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

وبالتالي ,فقد أصبح من المؤكد أن خيار الأكراد سيتبلور حول محور علاوي، بدلا من محور الأحزاب الشيعية. وبالفعل ثمة مؤشرات كثيرة تدل على أن الأكراد باتوا أقل حماسة لاستمرار تحالفهم مع "الكتلة الشيعية" وقد يفضلون تحالفا "فضفاضا وجديدا"، يلعب فيه علاوي والأحزاب والجماعات العلمانية والليبرالية دورا أكبر.

ومن جهة أخرى هناك الأميركيون الذين ضاقوا ذرعا بتعاظم النفوذ الإيراني المستند وبشكل وثيق إلى تعاون غير منظور مع الأحزاب والجماعات الشيعية.

ومع ذلك ستظل هناك الإرادة الأكثر ديناميكية بين سائر الإرادات الأخرى ,نعني الشعور الجماعي عند العراقيين قاطبة أن علاوي يمثل الخيار الوحيد المتاح في هذه المرحلة لتقليص مساحة "الجحيم" في الحياة اليومية.

وهذا حقيقي تماما لا لشيء إلا لأنه مدعوم من الأكراد وربما جزء كبير من أهل السنة، سيشكل -وبصورة تلقائية- حاجزا يصعب اختراقه من جانب الأحزاب الشيعية، وأن وجوده كرئيس للوزراء سوف ينزع من أيدي المليشيات الطائشة لا سلاحها وحسب, وإنما ذخيرتها "الطائفية" التي ظلت تستخدمها طوال العامين الماضيين.

علاوي الثاني هذا سوف يذكّر العراقيين مع كل مناورة سياسية يقوم بها من أجل العودة إلى موقعه الأثير كرئيس وزراء، بأطياف نوري السعيد رئيس الوزراء الداهية في العهد الملكي، والتي ظلت تحوم في سماء العراق مع تسع وزارات دون انقطاع تقريبا.

إن أطياف علاوي التي تلوح اليوم في منامات العراقيين الساخطين واليائسين من حل قريب لمشكلة "الأمن والخدمات" ليست هي تماما وبالضبط أطياف السياسي العجوز نوري السعيد، بل أطياف نوري السعيد في ذروة صعوده وفي قمة أدواره.

بيد أن عودة علاوي المتوقعة لن تكون في خاتمة المطاف إلا نتاج الأعيب ومناورات ودسائس مثيرة. إنه الطبعة الشعبية الأميركية الجديدة من نسخة نوري السعيد البريطانية القديمة. وثمة في هذا النطاق شبه محدود من التماثل بين الرجلين، قدر كاف، على أي حال، لرسم صورة هي الأقرب للأصل ولكنها ليست طبق الأصل.

ما يريده أهل السنة وبكافة قوائمهم واضح بما فيه الكفاية: قطع الطريق على تواصل محاولات التهام السلطة من جانب الأحزاب الشيعية، وإلى حد ما وقف سيطرتهم المتعاظمة على مصادر القوة والنفوذ والمال في البلاد، والأهم من كل ذلك، أن يساعد وصول علاوي الثاني في تقليص مساحة القتل على الهوية.

بيد أن طموحهم الأكبر سيظل -وكما بينت سلسلة من التصريحات- تمكنهم من حشد قوى أكبر داخل الجمعية الوطنية لتعديل مواد الدستور العراقي المختلف عليها.

إن هذا الطموح وإن بدا خياليا "بعض الشيء، إلا أنه يبدو ممكنا" بالنسبة لأهل السنة. وعلى الأرجح ثمة وهم كبير يتلاعب بسياسات القوى والأحزاب المراهنة على إمكانية تعديل مواد الدستور. مصدر هذا الوهم أن تحالفا فضفاضا مع علاوي الثاني والليبراليين والعلمانيين والأكراد، يمكن أن يثمر اتفاقا مبدئيا أو نهائيا على التعديل.

المعضلة الكبرى في التخلص من هذا الوهم تكمن في وجود اعتقاد خاطئ يقول، إن الأميركيين والأكراد وعلاوي يمكن أن يقبلوا بالتخلي عن فكرة الفدرالية لصالح تحالف عريض مع السنة داخل الجمعية الوطنية تنتج عنه حكومة متوازنة.

في الواقع لا الأكراد في وارد قبول التعديل ولا الأميريكيون في وضع يسمح لهم بإبداء الحماسة له، كما أن علاوي الثاني لن يكون هو نفسه علاوي الأول. إنه رئيس وزراء محكوم بشروط التحالفات التي ستأتي به إلى السلطة من جديد. وهذه التحالفات لا يلعب فيها أهل السنة سوى دور محدود للغاية (من المتوقع أن يحتل السنة ٤٥-٥٠ مقعدا).

ولكن إذا كان علاوي سوف يصبح رئيسا للوزراء بفضل التحالف مع الأكراد و"أهل السنة" من جهة، وبالاعتماد على دعم جماعات متفرقة من الليبراليين والمستقلين والعلمانيين داخل الجمعية الوطنية الجديدة، وحتى من شخصيات شيعية "منشقة على الائتلاف الموحد"، وبالتعاون الوثيق والمكشوف مع السفارة الأميركية في بغداد من جهة أخرى, فإن كل ما سوف يأمل به المتحالفون الكبار معه سيكون على النحو التالي:

الأكراد مثلا الذين شعروا بالمرارة من الجعفري لتلاعبه بنصوص "قانون إدارة الدولة" وإلى الحد الذي مكنه من تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية الكردي (الطالباني) وحتى من مصادرة بعضها ,بل وتجرعوا مرارة التسويف الحكومي فيما خص مسألة كركوك والفدرالية ,سيأملون من تحالفهم مع علاوي هذه المرة وخلال حقبته الثانية، لا دعم صلاحيات رئيس الجمهورية الكردي وبحيث يصبح رئيسا حقيقيا وبصلاحيات حقيقية خلال أربع سنوات متتالية وحسب, وإنما كذلك سيشترطون خلال المفاوضات الشاقة لتشكيل الحكومة المقبلة على عدم المساس بفكرة الفدرالية.

هذان الشرطان اللازمان لتأسيس تحالف كردي مع علاوي يوصله إلى رئاسة الوزارة، وحدهما ما يشبع غرور الطالباني الشخصي، وقد يخفف من حدة شعوره بالمرارة وهو يرى غريمه البارزاني يواصل زعامة هادئة لإقليم كردستان وفي ولاية تستمر أربع سنوات متتالية وبصلاحيات حقيقية ونفوذ مطلق.

بخلاف هذين الشرطين سيصبح الطالباني الثاني رئيسا "مؤقتا جديدا" في حال قضم علاوي صلاحياته كما فعل الجعفري، وقد يتلاشى حلم الفدرالية من أساسه -كما يرى الطالباني- إذا لم يتمكن الأكراد من الدفاع عن بقاء الدستور دون تعديل.

يعني هذا أن الدعم المشروط الذي سوف يقدمه الأكراد لعلاوي، ومن أجل أن يكسب جولة التنافس على المنصب دون كثير عناء، إنما سيكون مصمما لانتزاع امتيازات محددة على حساب جماعات أخرى وفي مقدمتها السنة. وفي هذه الحالة سوف يصطدم الأكراد بأهل السنة كما اصطدموا بالشيعة.

لكن علاوي الثاني لن يكون قادرا بأي حال من الأحوال على مواجهة مطالب حلفاء متصارعين ومتعارضين في التوجهات المركزية والكبرى. وإذا ما عجز -بعد تشكيل الحكومة- عن تحقيق مطالب السنة بالتعديل، والأكراد بإبقاء الدستور على حاله وهذه مطالب متناقضة ,فإنه سيكون في قلب تجاذب سياسي يفضي لا محالة إلى نوع من العجز عن فعل أي شيء.

أما أهل السنة -بكافة قوائمهم بما في ذلك الحزب الإسلامي- فسوف يجدون أنفسهم وقد انزلقوا إلى صدام مزدوج على جبهة الفدرالية المشتعلة ضد الأكراد وضد العلمانيين الليبراليين على حد سواء.

عند تخوم الفدرالية إذن سوف يجد أهل السنة والأكراد أنفسهم في صدام وشيك مع بعضهم البعض ومع من اضطرتهم الظروف للمراهنة عليه. وتلك هي المفارقة في الرهان على علاوي الثاني الذي أفلح الأميركيون في تقديمه للعراقيين بوصفه المخلص المنتظر.

ولكن ماذا عن الشيعة؟ من المرجح أن الأحزاب الشيعية ستعمل على إحباط أي محاولة داخل الجمعية الوطنية لتشكيل لجنة جديدة تعيد النظر في بنود الدستور، كما أنهم سيواصلون المناورة القديمة: شرط فدرالية الشمال قبول الأكراد غير المشروط بدعم فدرالية الجنوب.

لكن الأكراد وبدلا من الرد مباشرة على هذا التحدي، سيطالبون بموافقة شيعية على ضم كركوك مقابل دعم فدرالية الجنوب؟ وهكذا إذا عضضت إصبعي سوف أقضم إصبعك. فماذا بوسع علاوي الثاني أن يفعل؟ كل ما يستطيع فعله هو أن يعود إلى صورته الحقيقية، علاوي الأول الذي يقصف النجف الشيعية كما يقصف الفلوجة السنية.

في هذا النطاق تتردد في العاصمة الأردنية عمان معلومات مؤكدة وموثقة عن وجود جيش عراقي تم تدريبه سرا في الزرقاء وأربد، وقام علاوي بنفسه برعاية حفل تخرج الفرقة الخامسة من هذا الجيش.

المهمة الفعلية للجيش (الخفي) التحرك بسرعة ومع الإعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة لضبط أوضاع المليشيات أو نزع سلاحها بالقوة. علينا، إذن توقع نمط من الصدامات العنيفة خلال المرحلة المقبلة قد لا يكون مألوفا من قبل، طرفاها الأساسيان الحكومة والائتلاف الشيعي.

وفي هذه الحالة لا مناص من توقع تجاذبات سياسية وأمنية وعسكرية خارج قبة الجمعية الوطنية وعلى أكثر من محور وجبهة. سوف يكتب التاريخ ذات يوم، إن الأقدار تركت للعراقيين فاصلا دمويا امتد نحو أربعة أشهر ( من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥ حتى أبريل/نيسان ٢٠٠٦) لا من أجل تشكيل حكومة دائمة ,بل ومن أجل صهر العراق الجديد داخل فرن هائل من الصراعات الضارية، فإما أن يكون موحدا (شكليا على الأقل) أو أن يتمزق إلى فدراليات.

وفي هذا النطاق من المحتمل أن الأحزاب الشيعية سوف تتجه بكل قوتها لجعل فدراليات المحافظات التسع أمرا واقعا ربما بقوة السلاح والفوضى والانفلات الأمني.

إن ما بدا ذات يوم -وقبل الغزو الأميركي للعراق- تحالفا وثيقا بين الليبراليين العلمانيين بقيادة علاوي مع الأحزاب الشيعية بقيادة أسرة الحكيم، يتكشف اليوم وبصورة ساطعة في قوتها عن تفكك هو الأقرب إلى التفسخ.

لقد انفرط عقد المتحالفين القدامى فعليا، عشية الانتخابات حين مُزقت لافتات علاوي وملصقاته من جانب حلفائه الشيعة. بيد أن الانفراط الأعنف للتحالف لا يزال على الأبواب حين يرفع المطالبون بتعديل الدستور عقيرتهم، وحين يرد المتمنعون بالرفض.

يقول الأميركيون انتظروا حتى أبريل/نيسان لرؤية حكومة دائمة. لكن صدى الكلمات يتردد اليوم في أرجاء العراق كله بصورة مغايرة: أيها العراقيون حذار من منتصف آذار.

كاتب عراقي